مدينة الزبارة في قطر وتطورها بين عامي (1873– 1902)*

إبراهيم فاعور الشرعة[1]، إيهاب محمد علي زاهر[2]

ملخص

تتبع أهمية الدراسة من التركيز على مدينة الزبارة في قطر منذ وصول العثمانيين في عام 1873 وسيطرتهم عليها، وتتبعنا التنافس على الزبارة بين كل من مشيختي: قطر والبحرين في فرض السيادة عليها, وتنامي اهتمام القوى الدولية في قطر والزبارة خاصة بين الدولة العثمانية وبريطانيا. وتتبعت الدراسة التطورات السياسية والتحولات التي شهدتها مدينة الزبارة مثل الحوادث البحرية في الخليج العربي من خلال المصادر التاريخية، آخذين بعين الاعتبار المعطيات السياسية في الخليج العربي وما خلفه التنافس بين القوى الداخلية والخارجية في العلاقات بين القوى على أرض قطر حتى عام 1902؛ إذ انتهت الخلافات على مدينة الزبارة والأزمات السياسية التي واكبت هذا التنافس على الزبارة التي أصبحت تتبع فعلياً لمشيخة قطر. وتوقفنا الدراسة على فهم الظروف السياسية التي عصفت بمنطقة قطر والزبارة بشكل خاص، وما خلفته من أثار تاريخية خاصة بين قطر والبحرين تساعدنا على فهم قضايانا المعاصرة.

الكلمات الدالة: الزبارة، قطر، الخليج العربي، الدولة العثمانية، بريطانيا.

المقدمة

تعد دراسة مدينة الزبارة في قطر وتطورها بين عامي 1873– 1902 من المواضيع المهمة في تاريخ الخليج العربي عامة وقطر خاصة؛ إذ تمثل إنموذجاً مهماً لرصد التنافس على بين قطر والبحرين في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

وتكمن أهمية الدراسة في تناولها لتطور مدينة الزبارة، ومشكلة السيادة عليها بين آل ثاني في قطر وآل خليفة في البحرين، وتتناول الدراسة التطورات السياسية والاجتماعية في مدينة الزبارة، وتزايد الاهتمام العثماني والبريطاني، ودور الدولة العثمانية في الحفاظ على الزبارة ضمن أراضي قطر.

وتكمن أهمية الدراسة في تناولها لأحوال الزبارة العامة في ظل الحكم العثماني ابتداءً من عام 1873م وحتى عام 1902، وما تبع ذلك من تغيرات على طبيعة مجتمع الزبارة نتيجة التنافس العسكري والإداري والاجتماعي عليها، ودخول الزبارة ضمن التنظيمات العثمانية، كما تناولت هذه الدراسة دور المجتمع والأطراف الدولية في تطور الزبارة، وأثر النفوذ العثماني والبريطاني في المنطقة من عام 1873 وحتى عام 1902 على تكوينات السكان والتغيرات التي صاحبت عملية التحول السياسي وقدوم أسرة آل ثاني، وأثرها على البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في سياق يرصد حركة الظاهرة التاريخية في قطر.

وتهدف الدراسة أيضا إبراز كل من: الموقفين البحريني والبريطاني من مسألة السيادة على الزبارة التي تعد في نظر حكام البحرين امتداداً لملكهم، والإجراءات الإدارية العثمانية لفرض هيمنتها على الزبارة، ودور آل ثاني في إثبات ملكيتهم.

الأهمية الاستراتيجية:

تقع الزبارة في الجانب الغربي من قطر، وجاءت التسمية الزبارة من اسم خليجها الواقعة عليه، ويسكنها أفراد من قبيلة النعيم، وأحيطت المدينة ببناء سور حولها، وأنشئت قلاع ما بين (10 – 12) قلعة ضمن دائرة نصف قطرها (7) أميال منها قلاع فريخة (الجاسر، 1979)، وحلوان، وليشه، وعين محمد، ومرير، والرقيات، وأم الشوابل، وثغب الوارد، وروعي في بناء بعض القلاع إطلالتها على مياه الخليج، حتى يمكن للقوارب المبحرة من تنزيل حمولتها عند بوابة كل قلعة (لوريمر،1970).

تأثرت مدينة الزبارة منذ أواسط القرن الثامن عشر الميلادي بهجرات لقبائل العتوب وهم: آل الصباح، آل الجلاهمة، وآل خليفة والمعاضيد (أبو حاكمة، 1967) للإحساء وقطر في ظل حكم بني خالد؛ بسبب القحط الشديد، وتزايد الصراعات القبلية، واتجهت

* بحث مستل من أطروحة دكتوراة قسم التاريخ/ الجامعة الأردنية، بعنوان " قطر بين عامي 1871–1918".

[1] قسم التاريخ؛ [2] محاضر غير متفرغ، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث 2018/9/12، وتاريخ قبوله 2019/3/5.

 © 2019 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

نحو الساحل الغربي للخليج؛ سعياً وراء الرزق؛ فاستقر العتوب في ساحل قطر قرب الزبارة في ظل رعاية آل مسلم، لكنهم لم يستقروا طويلاً؛ ففي عام 1716 هاجر العتوب للكويت، بعد تضييق آل مسلم عليهم، ثم عاد آل خليفة من الكويت، بعد خلاف مع حلفائهم إلى الزبارة ونزلوا بها عام 1766، كما لحق بهم الجلاهمة، بعد تضييق آل صباح عليهم، واستقروا في البدع، وتوسع نفوذهم حتى حدود الزبارة، وخضع آل خليفة لآل مسلم بعد دفعهم ضريبة مالية (الخراج)، ولم تتعد إقامتهم في قطر سوى الزبارة، وبعد تعاظم قوتهم، ونموهم الاقتصادي، اتجه آل خليفة لغزو البحرين في عام1783 التي سقطت بيدهم، بعد الإطاحة بحكام البحرين من الفرس، ثم أصبحت البحرين مقر إقامة الأسرة الحاكمة آل خليفة (همسلي،1962).

وهاجر المعاضيد من بلدة اشيقر في شرقي نجد ليستقروا في الزبارة (زكريا، 1974) وترى بعض المصادر صعوبة في إيضاح أسماء القبائل في منطقة قطر بسبب الهجرة والتحول، ولكن قبائل قطر كانت كثيرة، وهي عبارة عن مجموعات تتجول بين قطر والقطيف والهفوف (سالنامه ولاية البصرة، 1916) ومنها: قبيلة آل بوكوارة وقبيلة آل مسلم، ثم انتقلت السلطة إلى العتوب ممثلة بآل خليفة ثم انتقلت إلى آل ثاني، وكان ثباتهم في المناطق لا يستمر طويلاً، ومن القبائل التي سكنت الزبارة قبائل السودان، وقبيلة آل مسلم، بالإضافة إلى المعاضيد والمهنا, والنعيم وبني هاجر والعوائم والمعامرة (R.F.Q,1991)، فضلاً عن الذين هاجروا إلى قطر، وباقي إمارات الخليج العربية؛ لأسباب اقتصادية وسياسية، يضاف إليهم بعض الزنوج الذين سكنوا في قطر لأسباب معيشية بحته، ومارست هذه القبائل الأعمال البحرية إبان ازدهار مدينة الزبارة (الدباغ، 1961).

لم تستمر سلطة آل مسلم في قطر طويلاً؛ ففي أواخر القرن الثامن عشر نجحت الدولة السعودية الأولى (1745–1818) (سليمان، 2016)، التي أسسها محمد بن سعود، مستنداً إلى أفكار الدعوة السلفية (الوهابية)، في ضم الإحساء والقضاء على سلطة العتوب في الزبارة، وآل مسلم، غير أن النفوذ السعودي لم يستمر طويلاً؛ إذ شكل خطراً على سيادة الدولة العثمانية التي لجأت إلى والي مصر محمد علي باشا الذي أرسل عدة حملات خلال المدة (1812–1818)، استطاعت أن تنهي النفوذ السعودي في كل من الإحساء وقطر، وخلال هذه المدة ظهرت بدايات الاتصال البريطاني بقطر(ابن بشر، 1983) تمثل ببروز نشاط الشيخ رحمة بن جابر الجلاهمة (النبهاني، 1986) الملقب حسب المصادر البريطانية، بـ (القرصان) أمير الدمام وخور حسان، في المدة الواقعة بين عامي (1816–1828) وسيطرته على بلدة البدع التابعة للدوحة حتى الزبارة، وقيامه بهجمات بحرية ضد السفن البريطانية والبحرينية معاً؛ إذ سبب ذلك في قيام بريطانيا بتوجيه حملة دمرت أماكن نفوذه ومن ضمنها البدع، وكان ذلك أول اتصال بريطاني في قطر (نوفل، 1961).

شهدت قطر في النصف الأول من القرن التاسع عشر مطالبات للحصول على الاستقلال، والتخلص من التبعية للبحرين، فقد برزت عدة حركات (ثورات) في قطر مثل حركة آل البوعينيين عام 1828، واحتجاجات أهالي الحويلة عام 1835م (لوريمر،1970)، ومحاولة عيسى بن طريف آل بن علي للسيطرة على الدوحة للاستقلال في عام 1847، لكنه لقي مصرعه على يد قوات البحرين، وعقب وفاة ابن طريف برز تحول جديد في مستقبل المنطقة (النبهاني، 1986).

كان للخلاف حول مدينة الزبارة سبباً في وقوع قطر في مواجهات عسكرية مع أبو ظبي والبحرين؛ بالإضافة لمشكلات الهجمات البحرية المنطلقة من ساحل الزبارة ضد المصالح البحرينية والبريطانية، وبعد حملة مدحت باشا (سلمان، 2010)على الإحساء عام 1871م دخلت قطر في الحكم العثماني، وازدادت أهمية الزبارة؛ وذلك عندما طرح مشروع عثماني لإعادة إعمار المدينة عام 1873م، وتوطين السكان فيها، وأقيم فيها مركز للحامية العسكرية العثمانية (لوريمر،1970).

الزبارة والهجمات البحرية فيها :

مارست بعض القبائل القطرية هجمات بحرية قرب الساحل القطري ضد القوارب الأجنبية، وكان خور شجيج قرب مدينة الذخيرة مركزاً لانطلاق الهجمات، فقد اشتهر أفراد من قبيلة بني هاجر (سالدانا،1976) بالقيام بأعمال شغب ونهب للسفن، ومن أشهر هؤلاء سالم بن يتامى الشهاوي الذي هاجم قارباً إيرانياً يسمى مباركي، وسمي في الوثائق البريطانية باسم القرصان (R.O.Q،1991)، وسببت هذه الحوادث حرج السلطات المحلية في قطر الممثلة بسلطة آل ثاني، والعثمانيين الذين تلقوا احتجاجات من بريطانيا حول هذه الأعمال، وبالتالي إرغامهم على دفع تعويضات للخسائر التي وقعت (سالدانا، 1976).

وقام بعض البدو بالغارات على السفن، وقتل بحارتها، ومن ثم أخذها لمناطق نفوذهم على شاطئ قطر، ولم تتصدَ الإدارة العثمانية لهذه الممارسات أيضاً، كما أنها لم تتحقق من قسيمة الشهادة التي بحوزتهم، وملكيتهم لها، واتخاذ تدابير عقابية بحقهم, حيث كان ذلك في عام 1871م (R.O.Q,1991).

تقدمت بريطانيا باحتجاج لدى الحكومة العثمانية مطالبة بمعاقبة البدو الذين نهبوا الأراضي والمياه التابعة للبحرين، بالإضافة

لنهبهم عدداً من التقارير البريطانية وعددها 15 تقريراً محملة في مراكب شراعية تحوي معلومات حول المنطقة (R.O.Q,1991).

وفرضت الهجمات البحرية إرسال تعزيزات عسكرية بريطانية للخليج, وازدياد عدد الدوريات البحرية حتى أصبح المقيم البريطاني لا ينتقل من مكان لآخر إلا بحماية عسكرية, وسفن حربية بعد أن كان يتنقل بسفن مدنية (R.O.Q,1991).

ووقعت حوادث أخرى تمثلت بفقدان قوارب بحرية، الأمر الذي استوجب تشكيل تحقيق من قبل السلطات البريطانية بالتنسيق مع شيخ قطر قاسم، حيث وقع في عام 1878م هجمات بحرية على سفينة بريطانية أبحرت من ميناء كراتشي اتجاه القطيف، وتم الهجوم عليها من قبل بني هاجر بعد إجبار السفينتين على إنزال الشراع، وصعدوا للسفينة، وحملت الحكومة العثمانية مسؤولية ذلك؛ لأن الحادثة وقعت في مياهها الإقليمية (R.O.Q,1991), ويبدو أن الإدارة العثمانية كانت غير مستعدة لتحمل مسؤوليتها عن الإجراءات البحرية والتجاوزات الصادرة عن شيخ قطر, والسكان, ويلاحظ أن في بدايات وجودها بقطر لم تتولَ رسمياً مهام حكومية بشكل فعلي.

وتطورت الهجمات البحرية لتتخذ أسلوباً جديداً فرضته طبيعة السفن المحملة وحراستها، ونوعية الشحنة المحمولة وقيمتها، فقد تعرضت سفينة بريطانية محملة بالجواهر النفيسة متجهة للبصرة للمهاجمة من قبل مسلحين أطلقوا النار على الحراس، ونهبوا الجواهر التي تبلغ قيمتها مليون ليرة، وأحرقوا السفينة بعد الانتهاء من نهبها، وعادوا إلى أدراجهم بعد أن قتل عدد منهم (الزوراء، 1974)، واتخذت الهجمات البحرية تطوراً جديداً في قطر؛ إذ انطلق أفراد من سواحل قطر في عام 1878م لمهاجمة سفن محملة بالنفط من عمان، وما يلفت الانتباه هو ذكر النفط في هذا الاعتداء البحري؛ إذ تكمن أهمية هذا الهجوم بأنه خطط له مسبقاً لاستهداف سفن محملة بالنفط قادمة من عمان (R.O.Q,1991).

وتمثلت ردة فعل المتضررين من الهجمات البحرية في البحرين, بخروج أعداد منهم في جماعات في عام 1878م على ظهر السفن؛ "لملاحقة الغزاة في أماكن تواجدهم, واستعادة أملاكهم"، وكانت تقع مواجهات بحرية بين الطرفين يتم فيها تبادل إطلاق النار, وتضررت عائلات بحرينية من جراء هذه الهجمات؛ منها عائلة المصيري التي تعرضت لخسائر في تجارتها (R.O.Q,1991)، كما لقيت بعض القبائل في منطقة الزبارة الدعم من البحرين للقيام بهجمات ضد البدع (الدوحة)، وسلب السفن في موانئها، وذلك رداً على الغارات البحرية ضد المصالح البحرينية، وتجارتها في الخليج من قبل قطر (R.O.Q,1991).

ولا شك أن هذه الهجمات والحوادث قد أثارت عدة قضايا خلافية بين الحكومتين العثمانية والبريطانية، تمثلت بقيام أفراد بحارنة مقيمين في قطر بهجمات ضد السفن المارة قبالة سواحل قطر، ومن هؤلاء البحريني إبراهيم بن يوسف، وهو بحريني الأصل، استقر في قطر منذ فترة طويلة (منذ عام 1878م)، كما أنه يملك جنسية بريطانية (R.O.Q,1991).

وشهدت قطر هجرة أفراد من القبائل العربية في كل من أبو ظبي ونجد، بالإضافة إلى بعض العجم (الفرس)، الذين تسللوا إلى الزبارة بمساعدة قطريين للقيام بهجمات بحرية ضد السفن المارة قبالة سواحل الزبارة، ويرجع ذلك لأن المشيخات الأخرى (الكويت، الساحل المتصالح) ملتزمة بمعاهدات الحماية في منع الهجمات البحرية (R.F.Q,1991)، والحفاظ على السلم البحري؛ فكان بعضهم يلجأ لوسائل أخرى وهي القدوم لقطر بالتعاون مع معرفين لهم للقيام بأنشطتهم التي اعتادوا عليها، "وكانوا يسلكون طريقاً برياً حتى يصلوا ساحل قطر، فيركبون سفن تنتظرهم هناك في البوكواره، ويدعون أنهم يبحرون لساحل عمان لكن وجهتهم بين الوكرة والبدع" (R.O.Q,1991)، هذا مثال على بعض هذه الممارسات.

وأعدت الحكومة البريطانية قوائم بأسماء مرتكبي الهجمات البحرية، ومن أبرز الشخصيات المطلوبة سالم الشهاوي وأتباعه، ويلاحظ في هذه القوائم عرض لأسمائهم، ونوع الجريمة، والخسائر والممتلكات المنهوبة، ومقدار الغرامة المفروضة عليهم، حيث حصلت الحكومة البريطانية من الغرامات ما مجموعه (580) كيس من الذهب أي ما يساوي (400) دولاراً (R.O.Q,1991).

ورأت بريطانيا أن وجود العثمانيين، يعيق اتصالها بالقبائل القطرية في المدن القطرية لردع الهجمات البحرية، والدخول في معاهدات معها، فقد رأت أن العثمانيين نجحوا في أسلوبهم الديني المؤثر في المجتمع القطري، وربطهم بفكرة الخلافة الإسلامية الجامعة (R.F.Q,1991).

وكانت للهجمات البحرية أن أضرت بمصالح الشركات منها شركة بورت البريطانية، فقد برزت هجمات أحمد بن سليمان عام 1905م، سبب فوضى في الساحل القطري، الأمر الذي دعا شركة بورت للتفكير في الانسحاب من قطر، حتى يتسنى للحكومة البريطانية شن ضربات عسكرية ضد أحمد بن سليمان وجماعته (R.F.Q,1991).

وطرحت بريطانيا مشروعاً صغيراً في الساحل الشرقي والشمالي لقطر في عام 1905م؛ لمنع الهجمات البحرية بعد تزايدها في هذا العام، حيث برز التذمر من تجاهل العثمانيين لوعودهم لاستغلال القبائل القطرية، حتى يتسنى لها ضبط الداخل القطري

بالتوقيع على اتفاقيات لمنع الهجمات البحرية (R.F.Q,1991).

واستمرت الهجمات على السفن التابعة للبحرين؛ ففي عام 1878م شهدت المنطقة نشاطاً للهجمات البحرية، حيث خرج مجموعة من المسلحين في منطقة الزبارة لمهاجمة سفن تجارية محملة بالصوف متجهة لقطر، وتتبع لقبيلة بني خليل في البحرين، واتخذ المهاجمون من خور العديد مركزاً لحفظ منهوباتهم، ومن ثم توزيعها، وإلى جانب العديد اتخذت بلدة رأس طافان مركزاً لإيواء مدخراتهم، بالإضافة إلى اقتياد السفن المسروقة إلى الدمام (R.O.Q,1991).

التنافس العثماني – البريطاني على مدينة الزبارة بين عامي (1873–1902)

شهدت منطقة الزبارة أول وصول للعثمانيين إليها في آب 1873م، عندما نزلت مجموعة عسكرية عثمانية مكونة من مئة جندي في القطيف، لمرافقة الموظف العثماني حسين أفندي في رحلته إلى الزبارة (سالنامه البصرة، 1916)؛ حيث جرى تعيينه مديراً بها، ولعل الصدام المباشر، بدأ عندما أرادت الدولة العثمانية السيطرة على قطر، وإعادة بناء، وتأهيل الزبارة عام 1874م، حيث اصطدمت بمعارضة السلطات البريطانية لما تشكله الزبارة كنقطة ارتكاز، قد تهدد النفوذ البريطاني في البحرين، وتكون قاعدة للهجمات البحرية على المصالح البحرينية والبريطانية معاً (الشلق، 1999).

وعارضت السلطات البريطانية دخول العثمانيين للزبارة؛ بسبب تأثيرها على الخليج العربي بعامة والزبارة خاصة، لذلك حاولت ثني مدحت باشا على وجوب التخلي عن فكرة إرسال قوات عثمانية إلى الإحساء منذ البداية (R.O.Q,1991)، بالرغم أن مدحت باشا أكد للمقيم البريطاني روس أنه لا يعتزم مد نفوذ العثمانيين إلى عمان والبحرين، اللتين ترتبطها مع الحكومة البريطانية بمعاهدات حماية (ولينكسون، 1994).

وتأثرت الإدارة العثمانية بالتهديدات البريطانية التي عملت على عرقلة التنظيمات العثمانية في قطر، وكان دافع بريطانيا في ذلك هو سعيها لجعل خليج البصرة أو سواحله تحت نفوذها، ويرجع كذلك إلى اتصالاتهم مع شيوخ قطر، وأيضاً الوعد الذي أخذوه من ناظر الخارجية سرور باشا (الأرشيف العثماني، د.ت) بتاريخ 15 كانون الأول 1871 بعدم تعرض الدولة العثمانية لشيوخ القبائل البدوية، حتى أن المدراء العثمانيين الذين أرسلوا إلى العديد والوكرة والزبارة تم سحبهم تحت ضغط البريطانيين، وتم مهاجمة الزبارة من قبل المدافع البريطانية، وحولتها إلى خراب، وكانت بريطانيا تسعى لقطع أية علاقة عثمانية بجنوب رصيف العجير (الأرشيف العثماني، د.ت).

وقدمت الحكومة العثمانية شكوى رسمية إلى الحكومة البريطانية في عام 1874م؛ بسبب انتهاكات شيخ البحرين لأراضي قطر، ومحاولاته مد نفوذه إلى قطر، وخاصة الزبارة (R.O.Q,1991).

حاول الباب العالي إعطاء الزبارة أهمية كبيرة؛ إذ سعى لإعادة تأهيلها لتصبح مركزاً تجارياً للبضائع المستوردة من الهند إلى الإحساء، بدلاً من البحرين الخاضعة للنفوذ البريطاني، فضلاً عن اتخاذها مركزاً استراتيجياً لمحاربة القرصنة (الخترش، 1977)، وعلى أثر تدمير الزبارة على يد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني في عام 1877 (إبراهيم، 1982)، قام العثمانيون في العام التالي (1878م)، بإعداد مشروع إعادة إعمار الزبارة، وتهيئتها لسكن الشيخ ناصر بن مبارك الهاجري، وأتباعه من قبيلة بني هاجر، وتأثرت الأوضاع الاقتصادية في مدينة الزبارة على أثر تدميرها من قبل الشيخ قاسم، وجعلها من أفقر مناطق قطر، رغم أنها تشكل ميناءً بحرياً مهماً (R.O.Q,1991).

وانتهجت الدولة العثمانية في قطر سياسة قائمة على زيادة عدد سكان بعض المناطق، وجعلها مأهولة بالقبائل الموالية للعثمانيين، ويعد موضوع التوطين أسلوباً متعارفاً عليه لدى العثمانيون في الولايات العربية التي كانت عرضة للأطماع الأجنبية، خاصة في المناطق الخالية من السكان، فمثلاً تعاونت الدولة العثمانية مع الشيخ قاسم على توطين قبيلة آل بن علي (العناني، 1993) في الزبارة، واعتبرت قبيلة آل بن علي تابعة للحماية العثمانية، الأمر الذي أثار قلق البحرين (لوريمر، 1970).

لم يستمر الوجود العثماني في مدينة الزبارة طويلاً؛ فقد تأثرت العلاقة بين الشيخ قاسم بن محمد والموظفين العثمانيين، وأدرك خلالها أن خضوعه لتبعية الدولة العثمانية أشد وطأة على القبائل القطرية من التبعية لشيخ البحرين؛ إذ عمل المسؤولون العثمانيون على فرض أنفسهم بديلاً عن شيوخ آل ثاني في إدارة شؤون قطر، في حين كان للأخيرة قبل ذلك حرية التصرف في تسيير أمورها الداخلية، باستثناء الضريبة التي كانت تدفع لشيخ البحرين (قاسم، 1974)، وبلغ مقدار الأموال التي دفعها الشيخ قاسم للعثمانيين في عام 1875م نحو (1000) قران (عملة فارسية) (القهواتي، 1980)؛ كعوائد سنوية للحامية العسكرية الموجودة في الدوحة، وحاول العثمانيون في عام 1887م إنشاء دار للعوائد الجمركية في الدوحة (R.O.Q,1991)، وقد رفض الشيخ قاسم بن

محمد آل ثاني ذلك الأمر؛ بحجة أن زيادة الضرائب على القطريين سيؤدي إلى هجرتهم إلى خارج قطر (R.O.Q,1991), وفي الوقت الذي سعت فيه الحكومة العثمانية إلى تعيين مدراء عثمانيين على الزبارة وخور العديد، وتقوية الحامية العثمانية المرابطة في الدوحة، بإضافة 400 جندي إليها (الفريحي، 2002)، بدأ الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني يفكر في الخروج عن سيطرة العثمانيين من خلال الاستقالة من منصبه كقائممقام، حيث بعث رسالة إلى السلطان العثماني عبد الحميد يخبره بذلك، وقد شعر الشيخ قاسم بالندم لتعاونه مع الموظفين العثمانيين الذين عينوه ليكون نائباً عنهم فقط، وأخذ بالتطلع إلى بريطانيا راغباً في الانضواء تحت لوائها تخلصاً من النفوذ العثماني (قاسم، 1974).

وشكلت لجنة للإصلاحات من قبل متصرف نجد؛ لمعالجة ضعف الإدارة في المنطقة، حيث جرى مناقشة أوضاع المنطقة، وتم إعداد لائحة وإرسالها لإسطنبول، ثم أحيلت من طرف نظارة الداخلية إلى مجلس الوكلاء في 26 كانون الثاني 1889، وقدمت اقتراحات إصلاحية شملت قضاء قطر: ومنها منحت صلاحيات للقيادات المحلية من أجل إرسال العساكر إلى المناطق التي تتطلب ذلك عند وقوع حوادث، وقيام السفن بإجراء تدريبات حية في هذه المناطق من حين إلى آخر؛ لإظهار سيادة الدولة العثمانية، واستخدام نحو (500) من العساكر الهجين وبلوكين من الضابطية راكبة البغال؛ لمنع حوادث الشغب، وتقرر تعيين مدير في الزبارة بمرتب قدره ألف قرش شهرياً، ومدير آخر في العديد بمرتب قدره (750) قرشاً شهرياً مع إمدادها بقوة الضبطية اللازمة (الأرشيف العثماني، د.ت)، وتعيين رئيس لميناء قطر يكون "عارفاً باللغة العربية، ويجلب من الترسانة العامرة لتفتيش الركاب في الميناء"، كما تقرر تعيين مساعد القائم مقام قطر الشيخ قاسم، ويكون أيضاً على علم باللغة العربية، ولديه خبرة كافية في الشؤون الأخرى، وتخصيص مرتب قدره (250) قرشاً شهرياً لأعضاء مجلس إدارة قطر؛ "بسبب ما هم فيه من الفقر"، وحتى يتسنى لهم القيام بوظائفهم على أحسن وجه، وعين موظف على المكاتبات القادمة من قضاء قطر وعرف باسم مدير التحريرات، واشترط أن يكون على دراية باللغة العربية، وخصص له مرتب قدره (500) قرش، ويعين معه مساعد بمرتب قدره (300) قرش، وشملت الإصلاحات القلاع مثل؛ قلعة علاء وبريمان للحفاظ على الأمن في السواحل، ووضع عساكر فيها (قورشون، 2005).

وترتب على التنظيم الجديد في الزبارة إنشاء مبانٍ حكومية؛ لإقامة منازل المدراء وأفراد من الشرطة، وإبقاء السفن قرب المدنيين، وهذه التنظيمات استوجبت أخذ موافقة القائم مقام الشيخ قاسم ورأى بعض الموظفين عدم الالتفات لرأي الشيخ قاسم "لما فيه فائدة للخزينة" (العناني، 1993)، وواجهت الإدارة العثمانية في إعمار المدن مشكلة صلاحية المياه للشرب التي ساهمت في الحيلولة دون استقرار العسكر، وسعت لأجل ذلك بتخصيص الضرائب التي يتم جمعها من أهالي العديد لتوفير المياه من مناطق أخرى، دون أن تبدي حلاً لمعالجة سوء المياه (سالدانا، 1976).

وشهدت الزبارة إصلاحات إدارية؛ شملت المنشآت العمرانية للمدينة والمعاملات المالية، والتوطين والعمران، فقد تم تجديد المرفأ، وفرضت رسوم على السفن التجارية، وجرى توطين السكان فيها، وتوفير الأمن؛ وذلك لأجل تأهيل المدينة وتوفير مورد جديد للخزينة، وتم تكليف قائم مقام قطر الشيخ قاسم من قبل والي البصرة نافذ باشا بإنشاء المساكن، وإسكان عدد من العشائر فيها ومعاملة الأهالي بالعدل (قورشون، 2008).

وكانت قد قدَمت مقترحات تتعلق بتأسيس إدارة عثمانية في قطر، وخصص قسم كبير من برنامج التنظيمات التي يجب عملها في قطر وجوارها، وتلك المقترحات كانت من عاكف باشا (مهنا، د.ت) متصرف نجد في عام 1889، وتضمنت تعيين مدير على ناحية الزبارة، وتعيين مدير على ناحية العديد جنوب قطر، ورئيس ميناء يعرف العربية لتفتيش السفن الأجنبية والركاب الأجانب القادمين والذاهبين من ميناء قطر، وتعيين شخص يعرف اللغة العربية واقفاً على الأمور السياسية في منصب معاون قائم مقام قطر، وتحلى هؤلاء المدراء بالخبرة وسعة الاطلاع بطبائع أهل المنطقة والإلمام باللغة العربية؛ بالإضافة إلى تخصيص مرتبات وعساكر من فرسان ومشاة (الأرشيف العثماني، د.ت). وتم ترتيب جنود شرطة بأعداد كافية للحفاظ على القلاع مثل: قلعة العلا قرب سواحل نجد، ورأت الحكومة العثمانية ضرورة بناء معسكر في المنطقة، لكن كانت أمامها "مشكلة عدم الربط بين إمكانية تأسيس تشكيل إداري تام وبين قلة عدد الجنود والمعارضة السرية لقاسم" (الأرشيف العثماني، د.ت).

واستكمالاً للتنظيمات الإدارية وبرامج الإصلاح التي شملت قطر عينت الحكومة العثمانية في عام 1903م مديراً لناحية الزبارة والعديد، وقد أثارت زيارة مدير ناحية الزبارة إلى البحرين الجانب البريطاني، حيث اقترح في زيارته إنشاء مراكز حراسة تمتد من الزبارة إلى خور العديد، وأثار ذلك اعتراض بريطانيا، التي أصدرت أوامر لإرسال سفن إلى المنطقتين؛ لمنع نزول الموظفين العثمانيين إلى أن تسوى القضية (سالدانا، 1976) وعلى أثر ذلك قررت السلطات البريطانية السيطرة على الزبارة في عام 1905م، والتخلص من التهديدات السابقة، بعد أن صارت مصدراً لانطلاق الهجمات عليها في الخليج العربي، بتشجيع من الدولة

العثمانية، وهكذا بعد أن سيطرت بريطانيا على الزبارة طوق الوجود العثماني في قطر، وتم منع وقوع أي خطر على البحرين من جهة الزبارة (الريحاني، 1981).

ويبدو لنا أن الإدارة العثمانية لاحظت خللاً في إدارتها لقطر، وتسرب الفوضى التي تمثلت بالضعف الأمني على الحدود؛ لذلك التفتت الإدارة العثمانية إلى ضبط كل من الزبارة والعديد المنفتحة كلاً منها على البحر، والبر الجنوبي، لكن نجاح ذلك ارتبط باستخدام القوة في الإدارة.

كما يبدو أن الانفلات الأمني في كل من الزبارة وخور العديد، وتنقل القبائل، قد خلق مناخاً يسوده الفوضى أثر في عموم مجتمع قطر.

الخلاف القطري – البحريني حول الزبارة :

عاشت قطر إبان ظهور أسرة آل ثاني في صراعات مع إمارات الجوار، خاصة حالة الاستنفار الدائم التي سادت العلاقة مع البحرين، التي أخذت تساعد المعارضين، وتؤلب القبائل ضد الشيخ قاسم، وقد تمركز الصراع حول مدينة الزبارة التاريخية؛ فمنذ مجيء العثمانيين للمنطقة، أثارت البحرين مسألة السيادة على المدينة، وتجددت المسألة سنة 1873م، حيث أدرك الشيخ عيسى بن علي آل خليفة (1869–1923م) أن سياسة بريطانيا في الخليج وتدابيرها المستخدمة تبين اهتمامات بريطانيا، وحرصها على إعادة الزبارة لسيادة البحرين، وحاول الشيخ عيسى بالاعتماد على بعض الأهالي في الزبارة للسيطرة عليها، حيث استدعى بعض التجار للتأكيد على سيادته للزبارة، وأنها محتلة، ولكن الحكومة البريطانية منعته من المطالبة بالزبارة، إلا عن طريق الحكومة البريطانية بالهند، وقد أصدرت بريطانيا بياناً في ذلك عام 1873م (R.O.Q,1991).

وبرز توتر العلاقات بين الجانبين القطري والبحريني؛ وذلك عندما ادعى شيخ البحرين محمد بن خليفة بأن قبيلة النعيم الذين يسكنون قرب الزبارة هم من رعاياه بموجب معاهدة (1868) (بولارد، 1957) تربطهم به، وكان موظفو الدولة العثمانية المرسلون إلى الزبارة لاستيفاء المرتبات المالية يلقون الرفض من قبائل النعيم الموالية البحرين (العناني، 1993)، واستدعى ذلك تدخل القوتين العثمانية والبريطانية، واعتبرت بريطانيا ادعاءات شيخ البحرين في سلطته غلى قبيلة النعيم اسمياً محضاً، أما الحكومة العثمانية فقد نشرت قواتها على امتداد الساحل القطري حتى خور العديد (سالدانا، 1976). كما أسهمت الهجمات البحرية ضد البحرين في إرسال تعزيزات عسكرية بريطانية للخليج، وازدياد عدد الدوريات البحرية حتى أصبح المقيم السياسي لا ينتقل من مكان لآخر إلا بحماية عسكرية، وسفن حربية بعد أن كان يتنقل بسفن مدنية (R.O.Q,1991).

وقامت البحرين بالإساءة لبعض الأفراد الموجودين في البحرين التي ترجع في أصولها لقطر، وعملت على التضييق عليهم مما أجبرهم لمغادرة البحرين إلى الزبارة، وقد سعت الحكومة البريطانية لإعادتهم حتى لا يشكلوا مصدر تهديد للبحرين، حيث كانت هذه الهجرات تلحق الخراب بالبلاد، مما دفع الحكومة البريطانية إلى الضغط على المهاجرين بالتهديد باستخدام القوة، والاستيلاء على سفنهم (العناني، 1993).

وبدأت البحرين تدعم القبائل الموالية لها في المدينة منها آل نعيم، وتمدها بالسلاح، وتدخلت بريطانيا في الصراع الدائر حول المدينة، وفضلاً عن تأكيد شيخ البحرين خضوع الزبارة لسلطاته، جاء رد حكومة الهند البريطانية بإنكار ادعاءاته في أراضي قطر، ومنها الزبارة، مما أفضى إلى جلاء قوات البحرين عن المدينة عام 1875م؛ بسبب الضغط البريطاني والعثماني معاً (سالدانا، 1976) .

وشهدت مدينة الزبارة في أعوام سبعينيات القرن التاسع عشر تطوراً في أوضاعها؛ إذ أصبحت مقراً لانطلاق الهجمات البحرية على السفن المارة قبالة ساحل قطر الشمالي، وادعت البحرين قيام بنو هاجر بهجمات على مراكب التجار، ودفع الأمر الحكومة البريطانية بتجهيز حملة مشتركة مع البحرين، وقصفت معاقل بنو هاجر، وألقت القنابل عليهم (العناني، 1993)، مما دعا الشيخ قاسم بن محمد ليجهز حملة عسكرية في عام 1878م قوامها ألفا رجل مسلح، ورغم تفوق قوات الشيخ قاسم لم يقع قتال يذكر، واكتفى الشيخ قاسم بإجلاء قبيلة آل نعيم عن المدينة التي لم تعد مأهولة بالسكان (R.O.Q,1991), وتعرف هذه الحادثة باسم "حصار الزبارة" أو "شد القليعة "، على أن ادعاءات البحرين بالسيادة على الزبارة، كانت تتجدد مع مرور الزمن، حيث عادت المطالبة بالزبارة في عهد الشيخ عبد الله بن قاسم في عام 1913م، وهاجمت السفن البريطانية الموجودة في المنطقة القبائل القطرية بسبب اعتداءاتها على قبائل البحرين في الزبارة وسواحل البحرين، وقتل عدداً من أبناء القبائل (R.O.Q,1991).

برزت خلال هذه الأحداث شخصية الآغا محمد رحيم في البحرين، وتمثل دوره من خلال مراسلاته مع المقيم البريطاني في بوشهر عام 1878م، وهي عبارة عن مجموعة تقارير تتناول الاعتداءات البحرية على السفن قرب سواحل قطر في الشمال،

ومرتكبيها من البدو، من بني هاجر وآل مرة (R.O.Q,1991)، وبرز دوره كموظف في البحرين للمقيم السياسي البريطاني بلي في بوشهر، وهو عبارة عن وسيط لإعادة القبائل إلى البحرين (العناني، 1993)، ويلاحظ في دوره أقرب إلى الجاسوسية، ونقله للأخبار مباشرة إلى المقيم السياسي في بوشهر دون وساطة.

وعاد الشيخ قاسم عام 1895م إلى التهديد بالهجوم على البحرين مرة أخرى على خلفية الأحداث التي تجددت في منطقة الزبارة المتمثلة بعودة قبيلة النعيم وإحداثها للنزاعات مع القبائل القطرية، ومهاجمة سفن تتبع لسكان الزبارة، عقب محاولة الشيخ قاسم إعادة بنائها، وعادت بريطانيا لتقف في وجهه مرة أخرى (لوريمر، 1970)، أما ردود أفعال الحكومة العثمانية؛ فعبر عنها متصرف الإحساء رؤوف باشا الذي أشار أن هجمات قبيلة النعيم هو تمرد على السيادة العثمانية (سالدانا، 1976)، لكن آل النعيم لم يصرحوا بالولاء للعثمانيين حتى يتم اعتبارهم متمردين، وأنهم كالمعتاد جاءوا لقطر كجزء من إقامتهم الصيفية (R.O.Q,1991).

وبالرغم من حالة النزاع العامة في العلاقة بين قطر والبحرين، فقد سادت علاقات جيدة في بعض الأحيان، ومنها علاقات نسب ومصاهرة جمعت الأسرتين: آل خليفة وآل ثاني، كما توسط شيخ البحرين عيسى بن علي آل خليفة (1869–1923) (الريحاني، 1981) في النزاع بين قطر وأبو ظبي؛ فزار قطر عام 1890م، وقام الشيخ قاسم برد هذه الزيارة، وسادت علاقات طيبة بين الجانبين، وذلك بنشر حالة من الاستقرار بين الجانبين منذ عام 1902م (سالدانا، 1976).

أما العثمانيون فقد اهتموا بالزبارة؛ فوضعوا العديد من المشاريع لإعادة بنائها، بعد تدميرها على يد الشيخ قاسم، إلا أن الحكومة البريطانية اعترضت على ذلك الأمر بشدة، وقصف أسطولها الزبارة، ووجهت بريطانيا ضربات للسفن القطرية على ساحل الزبارة، وأسر المئات منها (العناني، 1993)، مما أثار احتجاج الموظفين العثمانيين على ذلك العمل، الذي سبق لبريطانيا أن أقدمت عليه عام 1878م، ووقفت ضد مصالح العثمانيين في الزبارة، وبررت الحكومة البريطانية القصف بأنه رمي تدريبي (العناني، 1993)، وفي عام 1890م أرسل الباب العالي بعض الجنود إلى الزبارة لإنشاء مركزاً فيها، مما أثار مخاوف البريطانيين وحالوا دون وقوع ذلك (سالدانا، 1976)؛ لأن في ذلك تهديد لمصالحها في الخليج، وازدياد الاعتداءات البحرية المنطلقة من الزبارة، وأثيرت أخبار قضية السيادة على الزبارة، والموقف الرسمي من الأحداث الجارية بها في الصحف العثمانية، ومن أشهرها جريدة (إقدام) التي تصدر في اسطنبول آنذاك، واستعانت بها بريطانيا بوساطة سفيرها في الكشف عن المواقف الرسمية، وردود الأفعال، والإجراءات المتخذة فيها من تعيين المدراء (الخترش، 1977).

ورأت الحكومة البريطانية إقرار السيادة العثمانية على ساحل قطر، واستحسنت مسألة السيادة العثمانية على الزبارة، الذي رأت فيه سبيلاً لفرض الأمن والاستقرار، وقد التفت لذلك العقيد روس (R.F.Q,1991)؛ وذلك لمساعدتها في الحد من الهجمات البحرية، رغم أنها تدرك عجز العثمانيين عن الحفاظ على الأمن على المستوى المطلوب، ووجود السيادة العثمانية يمكنهم من مطاردة مرتكبي الهجمات البحرية، والاتصال المباشر بالحكام المحليين، كما يساعدهم على منع أي تدخل قطري في شؤون البحرين (الخترش، 1977).

وتفاقمت مشكلة الزبارة بين البحرين وقطر، وذلك لنزول بعض القبائل المناوئة للبحرين في الزبارة، واتهم شيخ البحرين العثمانيون والشيخ قاسم بتقديم تسهيلات لهذه القبائل للاستيطان في الزبارة، والقيام بهجمات ضد البحرين (R.O.Q,1991)، ولعل عام 1895م بلغ الأمر حدَه عندما تخلت قبيلة آل بن علي بزعامة الشيخ سلطان، وقد وجه المقيم السياسي البريطاني في بوشهر فريدريك الكسندر ولسون (Frederick Alxander Wilson) إنذار إلى الشيخ قاسم لكف يده عن الزبارة (الريحاني، 1981)، وأرسل وفداً بريطانياً إلى الزبارة، ولقاء بعض وجوه القبائل في الزبارة، وترغيبها للخضوع لسيادة شيخ البحرين، لكن قوبل ذلك الأمر بالرفض، مما أدى إلى معاقبة الأهالي بمصادرة مراكبهم، ونتيجة لهذه العقوبات انصاعت بعض العوائل في الزبارة للأوامر البريطانية، وخضعت لشيخ البحرين، ونظمت عمليات نقلهم من الزبارة إلى البحرين عبر سفن مخصصة لهذا الغرض، ورد الجانب العثماني بتعطيل حركة النزوح عن الزبارة، بمنع خروج العائلات، ومن ذلك نزوح عائلة سليم من قبيلة آل بن علي بعد أن استجابت للضغوط البريطانية (سالدانا، 1976)، كما اتهمت الدولة العثمانية بريطانيا بنقض السلام في ساحل نجد؛ بسبب مصادرتها لقوارب رعايا الدولة العثمانية، ووجه تهديد إلى بريطانيا بالهجوم على البحرين؛ استنكاراً للممارسات البريطانية قرب ساحل نجد، واستجابت بريطانيا للتهديدات العثمانية بأن أعادت القوارب، وسعى المقيم البريطاني ولسون لإجلاء الرعايا البريطانيين من البحرين (الريحاني، 1981).

تزايدت المخاوف البريطانية من قيام مشروع استيطاني عثماني، وإعادة بناء مدينة الزبارة، وأنه سيكون بمثابة تهديد لأمنها في البحرين، وانطلاق هجمات بحرية على السفن التجارية، حيث اتخذت بريطانيا تدابير احترازية تمثلت بإرسال سفن حربية قبالة

سواحل البحرين، وتفتيش السفن التي ترفع العلم العثماني، وتوجيه إنذار لأي سفينة عثمانية تقترب من سواحل البحرين على مسافة ثلاثة أميال، كما أرسلت كتيبة من المشاة إلى البحرين (الريحاني، 1981)، حيث اعتبرت استيلاء العثمانيين على الزبارة، ورفع العلم فيها عام 1895 أمراً مؤذياً لسلامة البحرين، وتفيدنا المراسلات البريطانية في توضيح موقف الحكومة البريطانية من مسألة رفع العلم العثماني في المنطقة التي رأت فيه ضرورة التدخل في تقويض أي تمدد عثماني جديد (الخترش، 1977).

وتأزم الموقف عندما وصلت معلومات للمقيم البريطاني ولسون، تشير لتجمع أسطول قطري – عثماني قبالة ساحل الزبارة مجهزاً بالأسلحة، الأمر الذي دفع الحكومة البريطانية للمواجهة العسكرية، وقد أرسل إنذار خطي إلى الشيخ قاسم للتراجع، وهو بمثابة خديعة للجانب القطري والعثماني؛ إذ نشبت معركة بحرية قرب الزبارة دمر خلالها (44) سفينة قطرية من نوع الداو، وأسرت سفن عديدة، وفرضت بريطانيا شروطها بعد خسارة الجانب القطري – العثماني، ورفع الشيخ قاسم علم يشير للهدنة، وأعاد القوارب البحرينية، وإخلاء الزبارة من القبائل المعارضة للبحرين مثل آل بن علي، وفرض على الشيخ قاسم دفع غرامة مقدارها (30) ألف روبية (سالدانا، 1976) .

وقامت بريطانيا بالتعاون مع شيخ البحرين على تعيين عدد من الأهالي في الزبارة ليرصدوا حركة العسكر العثماني طوال الصيف، وإخبار الوكيل البريطاني في البحرين عن أية حركة صادرة عنهم مع وضع قارب حربي في خدمة الجانب البحريني (الخترش، 1977).

وقدم حسين أفندي المدير العثماني على الزبارة احتجاجاً، أشار فيه إلى أن الزبارة منطقة نفوذ عثماني، وأن القبائل التي تقطن الزبارة تخضع للحماية العثمانية أيضاً، وأن القبائل التي نزحت من البحرين إلى الزبارة هم رعايا الدولة العثمانية (سالنامه البصرة، 1916)، وازدادت مخاوف بريطانيا من شن هجوم عثماني محتمل على البحرين، بعد أن وصلت معلومات تفيد بتحركات عثمانية في الإحساء، وجمع الشيخ قاسم قوات من بطون القبائل الموالية له (سالدانا، 1976) .

وقدمت الحكومة العثمانية عن طريق سفارتها في لندن، احتجاجاً على هجوم الأسطول البريطاني على الزبارة، حيث اعتبرت الاعتداء على قبيلة آل بن علي العربية التي تقيم على أرض تخضع للسيادة العثمانية، مخالفاً للعلاقات بين الجانبين، إلا أن الاحتجاج قوبل بالرفض وعدم المبالاة من قبل الأوساط السياسية البريطانية (Busch ,1946)، وقدم وزير البحرية العثمانية، طلباً إلى حكومة الباب العالي داعياً فيه إلى ضرورة وجود قوة بحرية في الخليج العربي لحماية سواحلها من الاعتداءات البريطانية، والحيلولة دون تكرار ما حصل في الزبارة، وضمنت بريطانيا بعد تدميرها الزبارة، أمن مصالحها في البحرين من المحاولات التوسعية العثمانية (نوار، 2001)، وبالرغم من ذلك جدد العثمانيون في مطلع عام 1902م، محاولاتهم لفرض سلطتهم على الزبارة والاستعانة بشيخ الكويت، إلا أن ذلك الأمر جوبه بمعارضة شديدة من بريطانيا، إذ اقترح اللورد جورج كيرزون (George Curson) (1859– 1925م) فرض الحماية البريطانية على قطر، للوقوف بوجه المشاريع التوسعية للعثمانيين في الزبارة (Cannon,1997).

وقد استغلت بريطانيا قضية الإخلال بالأمن في البر والبحر، وتزايد اهتمامها بمدينة الزبارة التي عدتها من أبرز المراكز لانطلاق الهجمات، وعجز السلطات المحلية عن توفير الأمن، واستغل بعض الأفراد من شيوخ آل ثاني أمثال الشيخ أحمد بمطالبة بريطانيا بمد حمايتها إلى قطر، مقابل تعزيز نفوذهم السياسي، والالتزام بحفظ الأمن في قطر براً وبحراً، وضبط القبائل المتهمة بافتعال هجمات بحرية (سالدانا، 1976).

وتطور الموقف البريطاني حول مسألة السيادة العثمانية على منطقة الزبارة، وصاحب ذلك إقدام الحكومة العثمانية عام 1902م على تشكيل وحدات إدارية صغيرة في الزبارة، وفي منطقة دخشير، وفي خور العديد؛ لتثبيت الحكم العثماني فيها، وردت بريطانيا على هذه الإجراءات بالاحتجاج بسيادة أبو ظبي على خور العديد وفق اتفاق مع شيوخ الساحل المتصالح، وتكشف لنا إحدى الوثائق البريطانية صادرة من نائب الملك في كلكتا عن حرص بريطانيا على منع العثمانيين من الاستيلاء على الزبارة، وجاءت معارضة بريطانيا لذلك بسبب مخاوفها من تهديد مركزها في الخليج، ومصالحها في كل من البحرين، وأبو ظبي (سالدانا، 1976).

واتسم النفوذ العثماني، في تلك الحقبة في قطر بالتأرجح، وشهد مراحل من المد والجزر استمرت حتى عام 1913، إذ تمكن عبد العزيز آل سعود (1880–1953) من السيطرة على الإحساء (سالدانا، 1976)، الأمر الذي قطع الطريق بين قطر وولاية بغداد، وعلى أثر ذلك توصل الطرفان البريطاني والعثماني في تموز عام 1913 إلى توقيع معاهدة اعترفت بموجبها الدولة العثمانية بإنهاء سيادتها على قطر (هاي، 2004).

الخاتمة :

كان للخلاف حول الزبارة سبباً في وقوع قطر في مواجهات عسكرية مع أبو ظبي والبحرين؛ بالإضافة لمشكلات الهجمات البحرية المنطلقة من ساحل قطر ضد المصالح البحرينية والبريطانية.

أسهم التضارب في المواقف بين الدولة العثمانية وآل ثاني في قطر حول مسالة إعمار الزبارة وخور العديد في توتر العلاقات مع بريطانيا، وظهور مشكلات واسعة تمثلت بمشكلة السيادة على هذه المناطق، وحماية الرعايا الأجانب، ومسألة الأعمار والتوطين للقبائل المتنقلة.

شارك أهالي قطر وخاصة سكان الزبارة في العمليات البحرية ضد المصالح البريطانية، وهذا يوضح لنا مدى تمسك القطريين بالوجود العثماني رغم أنهم لاحقاً ساهموا في إخراج الحامية العثمانية.

يلاحظ في الخلافات القطرية– البحرينية محاولات إمارة البحرين ضم مناطق في قطر كالزبارة، واستمالة بعض القبائل القطرية للمطالبة بضم مناطق انتشار للسيادة البحرينية كما حصل مع بعض قبائل الوكرة.

المصادر والمراجع

الوثائق البريطانية المنشورة :

Record Office of Qatar (R.O.Q), (1991), vol2, Edited by penelop Tuson , Oxford London.

Ruling Families Of Arabia Qatar (R.F.Q), (1991), Edited by A.de L.Rush, Oxford London.

الوثائق البريطانية المترجمة والمنشورة :

الوثائق البريطانية في تاريخ الخليج والجزيرة العربية، (2001)، إعداد: عبد العزيز إبراهيم، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين.

سالدانا، ج، ا، (1976)، الشؤون القطرية من سنة 1873 م إلى 1904 م، ترجمة: أحمد العناني. وثائق التاريخ القطري ، الناشر وزارة التربية والتعليم ورعاية الشباب، الدوحة، قطر.

الوثائق العثمانية المنشورة :

الأرشيف العثماني، تصنيف Babiali Evrak odasi (B.E.O). 596642، أوراق الباب العالي المودعة في الموقع الالكتروني مكتبة قطر الرقمية.

سالنامه ولاية البصرة، (1916)، ج1، مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية.

قورشون، زكريا، (2008)، قطر في العهد العثماني، 1871–1916 دراسة وثائقية ؛ ترجمة: حازم سعيد منتصر،(ط1)، الدار العربية للموسوعات، بيروت.

قورشون، زكريا، (2005)، العثمانيون وآل سعود في الأرشيف العثماني (1745–1914م)، (ط1)، الدار العربية للموسوعات، بيروت.

العناني، أحمد، (1993)، وثائق التاريخ القطري، الجزء الثاني من الوثائق البريطانية العثمانية 1868–1949، (د.ط)، مكتب أمير قطر، الطبعة الأهلية، الدوحة.

الوثائق العثمانية في تاريخ الجزيرة العربية 1516 – 1918م، (2000)، إعداد: عبد العزيز إبراهيم، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين، الإمارات العربية المتحدة.

الكتب الاجنبية المترجمة :

لوريمر، ج. ج، (1970)، دليل الخليج، (ط1)، مكتب أمير قطر، الدوحة، 7ج.

المصادر العربية :

بشر، عثمان، (د.ت)، عنوان المجد في تاريخ النجد، (ط2)، الرياض.

الدخيل، سليمان، (2002)، تحفة الألباء في تاريخ الأحساء، الدار العربية للموسوعات، (ط2)، بيروت.

الريحاني، أمين، (1981)، تاريخ نجد الحديث وملحقاته 1876–1940 ، (ط5)، دار الكاتب العربي، بيروت.

الريحاني، أمين، (د.ت)، ملوك العرب رحلة في البلاد العربية، (ط8)، دار الجيل، بيروت.

الشيباني، محمد شريف، (1962)، إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر، دار الثقافة، بيروت.

الشيباني، محمد بن هادي،(د.ت)، بيرتون وصورة المدينة في رحلته عام 1269هـ \ 1853م، مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة.

النبهاني، محمد بن خليفة، (1986)، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة، دار إحياء العلوم، بيروت.

المراجع العربية:
إبراهيم، عبد العزيز عبد الغني، (1981)، حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي، دراسة وثائقية، (ط1)، دار المريخ، الرياض.
الجاسر، حمد، (1979)، المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية المنطقة الشرقية، (د.ط)، الرياض، دار اليمامة.
الخترش، فتوح، المنصور، عبد العزيز، (1977)، نشوء قطر وتطورها : دراسة تاريخية ؛ قدم له أحمد عبد الرحيم مصطفى، منشورات ذات السلاسل، الكويت .
الخطيب، مصطفى عقيل، (1981)، التنافس الدولي في الخليج العربي 1622–1763، (د.ط)، بيروت.
الدباغ، مصطفى مراد، (1961)، قطر ماضيها وحاضرها، (ط1)، دار الطليعة، بيروت.
قاسم، جمال، (1974)، الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر 1945–1971 م ، معهد البحوث والدراسات العربية.
الشلق، أحمد، (2006)، تطور قطر السياسي من نشأة الأمارة إلى استقلال الدولة، (ط 3)، الدوحة.
العقاد، صلاح، (1974)، التيارات السياسية في الخليج العربي، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة.
القهواتي، حسين محمد، (1980)، دور البصرة التجاري في الخليج العربي، بغداد .
مهنا، محمد نصر، (د.ت)، قطر التاريخ السياسة والتحديث، الإسكندرية.
المراجع الأجنبية :
Briton ,Coopey Busch ,(1946), Britain and the Persian Gulf (1894-1914) London.
Cannon ,John,(1946), The oxford companion to British History , oxford.
الصحف :
جريدة الزوراء، بغداد، (1869)
أعداد سنة: 1974: (428, 432, 448, 460, 461, 462, 490, 511, 521).
رابعاً: الرسائل الجامعية :
المنصور، عبد العزيز، (1979)، التطور السياسي لقطر 1868–1916، (ط1)، رسالة ماجستير منشورة، ذات السلاسل، الكويت.

The city of Zubara in Qatar and its development between the years (1873 – 1902)

Ibrahim Faour Alshraah[1], Ehab Mohammad Ali Zahir[2]

ABSTRACT

The importance of the study stems from the focus on the city of Zubarah in Qatar since the arrival of the Ottomans in 1873 and control over them, followed by the competition for Zubarah between the two mihti: Qatar and Bahrain in the imposition of sovereignty, and growing interest of international powers in Qatar and Zabarp especially between the Ottoman Empire and Britain .The study followed the political developments and transformations witnessed in the city of Zubarah such as maritime accidents in the Arabian Gulf through historical sources, taking into account the political data in the Arabian Gulf and the consequent competition between the internal and external forces in the relations between the forces on the land of Qatar until 1902, The city of Zubara and the political crises that accompanied this rivalry over Zubarah, which has become a real follower of the sheikh of Qatar .We have stopped studying the political conditions that have gripped Qatar and Zubarh in particular, and the special historical effects of Qatar and Bahrain that help us understand our contemporary issues.

Keywords: Zubara, Qatar, Arabian Gulf, Ottoman Empire, Britain.

[1] Department of History; [2]guest lecturer, The University of Jordan. Received on 12/9/2018 and Accepted for Publication on 5/3/2019.